الفلسفة الاقتصادية بين النموذج الرأسمالي والاشتراكي
نقدٌ مركب من أجل اقتصادٍ إنساني بديل

الباحث أحمد دريسي
دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان
الباحث محمد إسماعيل
دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الحسن الثاني، المحمدية
المغرب

ملخص

يبحث هذا المقال النظام الاقتصادي ضمن منظور نقدي مركب، يتأسس على نقد المرجعية الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء. ويراهن هذا النقد على مساءلة هاتين المنظومتين اللتين تحكمان في صياغة المسألة الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية والثقافية. فهي تحقق منافع ومزايا، كما تخلق أزمة الإنسان المعاصر والعقل الكوني. ضمن هذا التوجه، نبحث في الصدمة التي تعرض لها الإنسان في مظاهره الاجتماعية والقيمية، كما نقترح رؤية تركيبية متعددة الأبعاد تقوم على تأسيس الاقتصاد السياسي على ما هو اجتماعي أخلاقي؛ انطلاقا من الاستثمار في مبادئ العمل والفاعلية والتحرر والاستقلالية والتفاعل بين المحلي والكوني.

الكلمات المفاتيح: الاقتصاد، الرأسمالية، الاشتراكية، البورجوازية، البروليتارية، أزمة الإنسان، النقد المركب.

Abstract:

This article examines the economic system from a complex critical perspective, based on a critique of both capitalist and socialist references. This critique aims to question these two systems, which govern the formulation of economic, social, and cultural issues. While they bring benefits and advantages, they also create the crisis of contemporary humanity and the universal mind. Within this approach, we explore the shock experienced by humans in their social and moral aspects, and we propose a multidimensional synthetic vision that establishes political economy on a socio-ethical foundation. This is based on investing in the principles of labor, effectiveness, liberation, independence, and the interaction between the local and the global."

Keywords: economy, capitalism, socialism, bourgeoisie, proletariat, human crisis, complex critical.

مقدمة

تهتم الفلسفة بالقضايا الكبرى للمجتمع، وتسائل المفاهيم وتنتقد الأنماط الجاهزة في مجالات وقطاعات معرفية مختلفة، بما فيها الاقتصاد الذي يؤثر في مختلف جوانب حياة المجتمع، من الإنتاج والتجارة والاستهلاك. وتعد الرأسمالية والاشتراكية نمطين اقتصاديين متباينين لا يجسدان بنيات إيديولوجية على المستوى النظري والفكري والنظرة للمجتمع والثقافة فقط، بل هما أشكال من الممارسة العملية للاقتصاد في السوق والمجتمع ككل. ولكل منهما مزايا إيجابية، وعيوب تدفع نحو الأزمات والاضطرابات. تفرض عليهما تطورات الحياة الاقتصادية التكيف ومواكبة مستجدات العصر.

الإشكالية

تطرح كل من الرأسمالية والاشتراكية نموذجا لتلبية الحاجيات المادية للمجتمع، دون إلغاء البعد الإنساني والثقافي في الحياة. ويبقى الواقع هو المختبر الذي سيكشف حقيقة كل منهما. إلى أي مدى يحقق النموذج الرأسمالي والاشتراكي العدالة الاجتماعية؟ كيف يمكن بناء نهج متكامل يجنب المجتمع أزمات النموذج الأحادي؟

الفرضيات

ـــ تسعى الرأسمالية إلى تحسين ظروف عيش الإنسان، وتطوير أساليب الحياة، والمساهمة في الاقتصاد ليس فقط من باب الاستهلاك، بل أيضا من باب الاستثمار والإنتاج.

ـــ ترى الاشتراكية في الملكية الخاصة وخوصصة وسائل الإنتاج التي تعتمدها الرأسمالية أدوات الاستغلال والتفاوتات الاجتماعية، وتعتبر التأميم بديلا لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ـــ يُمكن النقد من قراءة مزدوجة ومتكاملة الجوانب تتيح الوصول إلى نموذج ثالث مرن يجمع بين الثروة والقيم.

المنهج

سيتم اعتماد منهج المقارنة في نقد النموذج الرأسمالي والاشتراكي، والوقوف على مزايا كلاهما، والتحديات التي تحد من فعاليتهما، وموقع الإنسان في أدبياتهما النظرية، وواقعهما العملي.

أولا: النظام الرأسمالي المرتكزات والأهداف والتطور

تعمل الرأسمالية على تشجيع المبادرة الفردية والاستثمار، وتنمية الثروة، والرفع من جودة الحياة. كما تشمل منظومة أخلاقية كالحرية والانفتاح. وسيكشف النقد مدى التزام الرأسمالية بشعاراتها، وموقع الإنسان في حساباتها الاقتصادية المادية وقيمها الثقافية.

تتطور حياة الإنسان عبر العصور من العيش على ثمار الأشجار والصيد والزراعة، نحو ظهور أنشطة اقتصادية كثيرة مع توالي الاكتشافات. "ثمة عوامل وشروط أسست لها كفكرة، قبل التوقيت التاريخي، وأسهمت في تحويلها إلى ثقافة معاشة ونمط حياة"، بالشكل الذي هو عليه الاقتصاد الحديث والمعاصر. سيظهر المذهب الليبرالي بوصفه نظرية فلسفية متناسقة، مع الفكر الفرنسي الأنواري في القرن 18م؛ باعتباره "ثمرة لمجموع التحولات الفكرية والمجتمعية التي بدأت مع النهضة الإيطالية"[1]. وأنتجت الحداثة الغربية ثورة اقتصادية، غيرت نظام الإقطاع بالنظام الرأسمالي الليبرالي.

1ـــ الرأسمالية التقليدية

ينبني النظام الرأسمالي الغربي على الحريات العامة، والمبادرة الفردية، وحرية التنقل، والمنافسة الحرة، وتشجيع الاستثمار، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، في ظل نظام سياسي ديمقراطي، وسيادة "حرية التعبير" و"حقوق الإنسان" والرعاية الصحية من الناحية الاجتماعية. يعد آدم سميث صاحب مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" من منظري الرأسمالية الأوربية الحديثة وحرية الفعل الاقتصادي.

تراكم الرأسمال وادخار الفائض يمكن من الاستثمار، واليد الخفية قانون طبيعي يحكم تصرفات الأفراد، وتضبط الواقع الاقتصادي وتحفظ توازنه. "ولا يجوز تدخل السلطة السياسية للدولة في الواقع الاقتصادي". و"الصناعة مدخل إلى التنمية وليس التجارة"[2]؛ لذلك يسعى العمل الصناعي للرفع من مردوده الإنتاجي. وتتميز آلية تقسيم العمل بعدة مزايا منها: الزيادة في كمية الشغل، وزيادة المهارة، والاقتصاد في الوقت؛ واختراع عدد كبير من الآلات التي تسهل العمل وتختزله، وتمكن رجلا واحدا من القيام بعمل عدة رجال[3]. وتلتقي مختلف المهن والصنائع كالبناء والنسيج والزراعة وغيرها في المبدأ الذي يتيح نشوء تقسيم العمل. فمشاركة الكثير من الأفراد في منتوج واحد يحفز الشركات الاستثمارية في اعتماد تقسيم العمل للرفع من كمية الإنتاج وتراكم الأرباح وتخفيض التكاليف.

تسمح التجارة بالمقايضة والمفاوضة والمعاوضة. ويحصل الجميع بالشراء على جل ما يحتاجون إليه من الخدمات، وتؤمن للأفراد ضروريات الحياة وكمالياتها[4]. وتتم هذه التجارة في السوق، وكلما كان السوق كبيرا كلما ارتفعت فيه نسبة الرواج، والفرق يتضح في حجم سوق القرية والمدينة.

تقام المزارع على سواحل البحر وضفاف الأنهار القابلة للملاحة، التي تسهل نقل البضائع للأسواق، وهذا يحقق رواج التجارة. والأمم المقيمة حول البحر الأبيض المتوسط تمدنت أولا بفضل موقعها على السواحل التي مكنتها من تطوير نشاطها الاقتصادي[5].

السعر أو الثمن هو عبارة عن قيمة الشيء (سلعة أو خدمة أو عقار) معبرا عنها بالعملة[6]. في كل مجتمع نسبة متوسطة للأجور والأرباح في كل مستغلات العمل ورأس المال، ونسبة طبيعية للأجور والربح والريع، حسب الزمان والمكان اللذين تسود فيهما هذه النسب عادة[7].

تشمل الثروة حسب الخبير الاقتصادي ناسوسنيور جميع الأشياء القابلة للتداول، المحددة بالكمية، والتي تكون جالبة للسرور أو مذهبة للتعب بواسطة أو بدون واسطة[8]. وتحصيل الثروة بهذا المعنى هدف الأشخاص والدولة معا. والأجور هي النتائج الطبيعية للعمل. والربح هو ما يدفع نظير الانتفاع برأس المال، بعد خصم جميع تكاليف الإنتاج ونقل المنتوج إلى السوق. وفائض الأرباح يزيد عدد العمال لرفع نسب الأرباح من عملهم. وانخفاض نسبة الربح هو الأثر الطبيعي لازدهار التجارة. ومع تزايد الثروات والتطور الاقتصادي وتزايد السكان تتناقص الفائدة، بينما يأكل الربا الفاحش القسم الأكبر من الأرباح[9]. وتتفاوت نسبة الربح المعتادة في مختلف أنواع تشغيل رأس مال بتفاوت الثقة في أن العائدات مأمونة أو غير مأمونة منها. العائدات الأكثر أمانا في التجارة الداخلية مما هي في التجارة الخارجية. الاستثمار برأس مال كبير وإن در أرباحا صغيرة، يتزايد إجمالا أسرع من رأس مال صغير يدر أرباحا كبيرة.

يقتضي نمو الإنتاج الرأسمالي زيادة مستمرة في الرأس المال. وبازدياد تراكم رأس المال يزداد تمركزه في يد عدد محدود من الرأسماليين، ويتزايد عدد العمال ويتراكم الرأسمال الثابت على حساب الرأسمال المتغير الذي يتمثل في المبالغ النقدية التي تصرف أجورا للعمال مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية[10]. وهذه بذور نمو الأزمة الاقتصادية والسقف الذي سيحد الطموح الرأسمالي، ويوقف عجلة الإنتاج ويسبب الركود والكساد ويعرض العمال للبطالة ويدخل المجتمع في حالة من الفقر والمجاعة. من رحم الأزمة خرج الخبير البريطاني كينزي J.M.Keynsi ليؤسس مذهبا اقتصاديا جديدا لانقاد الرأسمالية.

اقترح الكينزي إجراءات للحد من تدهور الرأسمالية الطبيعية بصيغة آدم سميث، التي تبحث عن المزيد من الأرباح، وتراكم الرأسمال ومغريات الاستثمار ومغامرات التجار التي تؤدي إلى أزمات.

يدعو الكينزي إلى تدخل الدولة في أمور محددة قصد تنظيم الاقتصاد ليحقق الغاية منه في توفير المعيشة للناس. وعدم ترك المجال لأصحاب الرأسمال ليستغلوا حياد الدولة ليمارسوا الاحتكار والاستغلال، والتسبب في أزمات تضر بالمجتمع.

تتدخل الدولة لتحديد الأسعار وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة، وحماية ذوي المداخيل الضعيفة، وتشجيع بعض القطاعات. وترفع الأسعار عن طريق فرض ضرائب جديدة، قصد توقيف إنتاج معين أو لتغطية عجز الميزانية وزيادة مداخيل الدولة. ولهذا التدخل هدف اجتماعي وهو المحافظة على القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة والثابتة، ومحاربة المضاربات التي تؤدي لاستغلال المستهلك[11]، ومنه تأميم القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

يجب أن تكون الضريبة مناسبة لحجم الدخل وتحديد المقدار والزمن والكيفية وقيمة الأقساط[12]؛ وهذا مبدأ يتفق فيه الكينزي مع آدم سميث. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذن ضروري في تحديد الاتجاه العام للسوق وسقف الأسعار والضرائب، وخلال الأزمات الأكثر إلحاحا، لكنه ليس تدخلا مطلقا يخضع الاقتصاد للحسابات السياسية للدولة، أو لخدمة المصلحة الخاصة لأشخاص معينين داخل الحكومة يستغلون السلطة في السيطرة على الاقتصاد والتحكم في الاستثمار وإضعاف المنافسة.

2ـــ الليبرالية الجديدة

الليبرالية الجديدة هي وليدة أزمة ارتفاع أسعار النفط بعد حرب 1973م، والملخصة باقتران التضخم بالبطالة. وهذا ناتج عن ارتفاع نفقات الدول على الخدمات العامة التي تقدمها للطبقات الفقيرة والمتوسطة. تحمل "النيوليبرالية" أو الليبرالية الجديدة الحل في تقليص النفقات وإطلاق الفعل الاقتصادي من كل قيد خارجي وجعل السوق كينونة مستقلة بذاتها[13]. وهي محاولة لمعالجة أزمة 1973م، على أساس رفض منظور الكينزي، والمناداة بالعودة إلى الانتظام الاقتصادي وفق الرؤية الليبرالية في أشد تمظهراتها التحررية المطلقة. وتم تبني الليبرالية الجديدة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية ك "صندوق النقد الدولي"، و"بنك التجارة العالمية"، التي تعمل وفق هذه الرؤية على إعادة رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم الثالث، والضغط على حكوماتها لتبني اختيارات نيوليبرالية، والدعوة لإلغاء الإعانات والتضامن الاجتماعي.

في ظل الليبرالية الجديدة لا يتم التعامل مع الناس كمواطنين داخل دولة بل كزبناء داخل سوق، وكل شيء في السوق، ولا شيء خارج السوق. وقد يتم تجاوز النقود إلى بطاقات الائتمان الذكية والدفع المسبق للأجور لتحريك قاطرة التجارة التي لا تتوقف، وكل شيء بثمن من جيوب المستهلكين، ولا شيء مجانا.

3ـــ العولمة

تشكل العولمة مرحلة من تطور الليبرالية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991م. وتعني تعاظم الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم وأقاليمه وبلدانه من جراء توسع نطاق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عبر بقاع المعمور[14]. وهي رسملة العمق بعد أن كانت رسملته على المستوى سطح النمط ومظاهره[15]. وأصبح ينظر للعالم بأكمله بوصفه سوقا مفتوحا أمام السلع ورؤوس الأموال[16]، وتجاوز عائق الحواجز الجمركية بين الدول، وتأسست تجارة عابرة للحدود.

أسهم التقدم التقني ونمو البنية التحتية للاتصالات في توسيع نطاق التواصل العالمي. وبرزت شبكة الإنترنت باعتبارها أسرع ما تم اختراعه حتى الآن من وسائل الاتصال. وازدهار وسائل الإعلام جعل العالم قرية صغيرة، أتاح للقوى الرأسمالية الكبرى تنميط القيم

الاستهلاكية العالمية. وانتقل السوق بملامحه التقليدية المعروفة إلى فضاء إعلامي واسع عبر للحدود الجغرافية والثقافية والاجتماعية. وأخذت تنزع الخصوصية عن المستهلكين، وباتت هي من تصوغ الرغبة والذوق بالإغراء. والدفع بإلغاء سيطرة الإنسان على حاجياته الاستهلاكية، وتسليم زمام الاختيار للشركات الصناعية ووسائل الإعلان.

ثانيا: نقد الرأسمالية

شهد النظام الرأسمالي أزمات كبيرة، تم حل أزمات القرن 19م بالحركة الاستعمارية وتوسيع مجال النشاط الاقتصادي الأوربي نحو آسيا وإفريقيا بالخصوص، وأدت أزمات القرن 20م إلى حروب عالمية ونزاعات إقليمية كبيرة، من هنا يمكن نقد الرأسمالية من جوانب مختلفة.

1ـــ نقد مرجعية النظام الرأسمالي

تعرضت المرجعية الفكرية الغربية وانحيازها لمصالح البورجوازية للنقد. قال فولتير في الرسائل الفلسفية: "يبدو لي من الضروري أن يوجد فقراء جاهلون، فالتعليم ينبغي ألا يكون موجها لليد العاملة، ولكن يجب تعليم البورجوازي الجميل وساكن المدن. أما عندما يهتم الرعاع بالتفكير فعندئذ سيضيع كل شيء[17]. أما مونتسكيو فقد انحاز للنبلاء وأقر لهم بامتيازات سياسية واجتماعية دون بقية الشعب. وذكر في كتابه "روح القوانين": دائما يوجد في الدولة أفراد متميزون إما بالنسب أو بالثروة أو بالشرف، فإذا تم تسويتهم بعامة الشعب ولم يعطوا سوى صوت واحد مثلهم مثل الآخرين، فإن هذه الحرية المعممة تصبح بالنسبة لهم رقا؛ لذا لابد أن يكون لهم حق في التشريع يناسب ما يمتلكون من امتيازات[18].

من هنا يبدو أن كلا من فولتير ومونتسكيو منحاز للطبقة البورجوازية على حساب طبقة العمال والفقراء، ضاربين عرض الحائط المبادئ التي يدافعان عنها كالحرية والديمقراطية. كما ولدت نظرية مالتوس في واقع الأزمات الاقتصادية البريطانية. وربط بين الثروة والنسل. رؤية متحيزة لأصحاب الأموال على حساب الطبقات الفقيرة. من داخل عباءة مالتوس خرجت أكثر الرؤى الليبرالية معاداة للإنسان. نظريته تكرس مبادئ التفاوت الطبقي والمناداة بشعار الملكية الفردية والنظام الليبرالي. ويرى أن الفقر ناتج عن غلط الفقراء أنفسهم[19]. وهذا طرح يحمل مسؤولية الفقر والتفاوتات الاجتماعية للفقراء أنفسهم. ويصادر حقهم في الولادات. وهذا نوع من العنصرية ضد الفقراء، ويمنح الأفضلية للبورجوازية.

أما فوكوياما فلا يرى غضاضة في فرض الرأسمالية الغربية على الدول النامية. حيث يقول في كتابه "نهاية التاريخ": "إذا كان الإنسان هو بالأساس حيوانا اقتصاديا محكوما برغبته وعقله، فإن الصيرورة الجدلية للتطور التاريخي يجب أن تكون في المتوسط متماثلة بالنسبة لمختلف المجتمعات والثقافات". جعل فكوياما النمط التطوري الغربي نمطا كونيا لجميع المجتمعات رغم اختلافاتها الثقافية. والغاية عنده هي الخلوص إلى نهاية التاريخ، أي الانتظام وفق النمط الليبرالي الرأسمالي. ويختم بالقول بأنه "رغم وجود أشكال حداثية خارج النمط الغربي، فإن الحداثة الليبرالية الرأسمالية هي المظهر الوحيد الممكن للنجاح"[20].

فالقوى الغربية تعتبر الرأسمالية أقنوما اقتصاديا لا محيد عنه لكل الدول مهما كانت اقتصاداتها ومواردها وطبيعة مجتمعاتها. ولا يفسر ذلك إلا بالغرور الذي أصاب الذات الأوربية بالمركزية؛ حيث ترى نفسها نموذجا صالحا لكل الدول إما بالتقليد "الطوعي" تنفيدا لشروط مؤسساتهم المالية، أو بالقوة العسكرية.

2ـــ نقد الرأسمالية التقليدية

القيمة الايجابية لفكر آدم سميث الاقتصادي هي إبراز قيمة العمل[21]، الأمر الذي حفز تطور الرأسمالية بشكل تصاعدي. إلا أن ذلك يتم على حساب استغلال العمال، مع جشع البورجوازية، وسيادة سيكولوجية الاغتراب التي يعيشها العامل نتيجة التقنية التي حددت دوره في العمل داخل المصانع والمزارع، واعتبار البطالة حالة طبيعية في الاقتصاد، بسبب تقلبات أسواق المال وواقع الاستثمار. وتؤدي الرأسمالية المتوحشة إلى أسوأ أنواع الظلم الاجتماعي وإلى الصعود المريع ل "مافيا" المضاربة بالأموال، وإلى سقوط الجماهير العريضة في وحل البطالة والفقر والتسول، وإلى عنف عام ناتج عن هذا الظلم لمصلحة الأقوى والأمكر[22]. "أنا أعمل إذن أنا موجود"؛ كوجيطو الرأسمالية الذي اختزل ذاتية الإنسان في كينونة مادية لا عقل لها ولا قلب، سوى عقل الغريزة وقلب الشهوة[23]، والتعامل معه باعتباره آلة صماء بلا كرامة ولا مشاعر ولا قيم.

الطلب على الرجال، كالطلب على أية سلعة أخرى، ينظم بالضرورة إنتاج الرجال[24]. فالرأسمالية "تسلعن" الإنسان وتقيسه بمقدار إنتاجه في المصنع والأرباح التي يدرها على خزينة الشركة بخبرته المهنية طوال ساعات عمله. في ظل يوتوبيا السوق والمال هذه، أصبح الإنسان مثل أي شيء آخر "يساوي" ما يكسبه أو يباع به من ثمن[25]. يبدو أنها لا تضمن رفاه المجتمع وسعادة الجميع، لأنها تعتمد على جهاز الثمن؛ يعني أن من لا يملك ثمن السلعة ليس له حق العيش والحياة[26]. يعتبر النظام الرأسمالي "الإنسان حيوان اقتصادي"[27]. وتحقيق ما وصفه فورييه Fourie ب"الفوضى الصناعية والتجارية" بظلمها واستغلالها وعنفها[28]. هذه الفوضى الاقتصادية المنظمة تطحن طبقة العمال.

الليبرالية في جوهرها ليست تحريرا للكائن الإنساني، وإنما هي تحرير للرأسمال، ليتحول من أداة إنتاج تخضع للمراقبة الاجتماعية، إلى كيان مهيمن يتحكم في الاقتصاد والسياسة عن طريق المال الذي يتحكم في القرار، والإعلام الذي يوجه مسار الحياة. ويعلق جيمس كافيل James Carville مستشار الرئيس بيل كلينتون للتعبير عن إحباطه في تنفيذ تعهدات الرئيس بالإصلاحات المالية قبل الانتخابات: "في السابق كنت أمني نفسي وأقول، لو أردت المال، فأود أن أكون رئيسا أو بابا (Past)، أما الآن فإني أود أن أكون سوق مال: إذ سيكون بإمكاني أن أهدد من أشاء. هكذا إذن يصبح الخضوع لحكم أسواق المال ضربة للديمقراطية[29]. "طالبنا بالديمقراطية، لكن ما حصلنا عليه هو السوق الريعية"، كتابة على أحد جدران في بولندا[30]. يفهم من هذه الأقوال والغرافيتي أن السوق يهيمن على المجتمع، كما يهيمن المال على الديمقراطية؛ أي على حرية الاختيار واتخاذ القرار المستقل عن دهاليز المال والاستثمارات والمصالح البورجوازية.

الرأسمالية ظاهرها ليبرالية براقة، وباطنها تشييء الإنسان، وتأكيدها على مذهب اللذة وتطور أنماط الشخصية الأنانية المفتتنة بجسدها[31]، وعبودية صنم الربح والمصلحة، وباقي إفرازات العقل الأداتي الذي ينظر إلى الكائن الإنساني بوصفه كائنا ماديا[32]. رغم خطاباتها المدافعة عن حقوق الإنسان فقد سيطرت الرأسمالية على شعوب العالم الثالث الموصومة ب "التخلف" لشرعنة نهب خيراتها وإجبارها على التبعية القسرية ثقافيا وسياسيا. ليبرالية فقدت مصداقيتها بالأنانية وانتقائية مبادئها. تسببت الرأسمالية في أزمات خانقة، وحروبا مدمرة الهدف منها ترويج الأسلحة، في إطار ما يسمى باقتصاد الحروب والأزمات وإنعاش السوق السوداء. ركبت الرأسمالية غرورها، ولا يهمها سوى رفاهية المواطن الغربي الأبيض المسيحي. وتفريغ الإنسان من أي مضمون قيمي روحي، واختزاله في البعد الاقتصادي وقدر المنفعة المالية[33]. وتلغي البعد الإنساني والقيمي والعاطفي والاجتماعي والثقافي في الإنسان. وتحول المجتمع إلى مشتل للعمال وسوق استهلاكية.

من الانتقادات التي توجه للرأسمالية كذلك؛ أنها بلا مشروع، وهي لا تستخدم مليارتها في أي شيء مفيد، ولا تستثمر ولا تحضر للمستقبل بما فيه كفاية[34]. وتطورها هذا نحو "إنتاج" الأرباح التي لا تنتج استثمارات مربحة، ولا مداخيل تنشط الاستهلاك، يثير القلق[35]. والبيئة المالية للاقتصاد العالمي صارت بيئة ذات نظرة قصيرة المدى للاستثمارات المالية، وبالتالي تتطلب ربحية عالية لرأس المال. وهذا التطور يؤدي في الواقع للتدمير الذاتي، حيث إن فلسفة الادخار، بل وجوهرها؛ هو التحضير لاحتياجات المدى البعيد، مع ضمانات

تمويل المعاشات، أي ضمان القدرة الاستهلاكية في المرحلة الأخيرة من الحياة. فالشائع أن الرأسمالية هي النظام الأكثر كفاءة لتوزيع الموارد النادرة، ومن أهمها الادخار. والسعي وراء المزيد من الأرباح في المدى القصير، يفسد النظام بالكامل. فالشركات لم يعد لديها الحافز للتفكير في المشروعات التي تحقق التنمية، ولا يخصصون الكثير لقرارات الاستثمار على المدى البعيد، بل بالعكس. يحمل المنطق الربحي قصير المدى في طياته نهايته القريبة، لأنه يضحي بالمستقبل؛ بشذوذ الأسواق والمخاطرة المالية والاستثمار القصير المدى وسريع الربح. والعمل على تحقيق نتائج مرتفعة للغاية في المدى القصير مع التعرض لمخاطرات جسيمة فيما بعد، أو تجنب القيام بمشروعات تنموية على المدى الطويل. وهذا النوع من التصرفات يسبب نتائج ضارة: منها عرقلة الطلب على السلع، وخفض الأجور، واتخاذ مخاطرات جسيمة، والجري وراء الريع الاحتكاري، وزعزعة استقرار الأسواق المالية، بل ربما الاقتصاد الوطني للدولة. ويصل الأمر في النهاية إلى نوع من عملية تدمير الذات التي تقوم بها الرأسمالية.

والانحرافات السائدة حاليا، بتهديدها لمستوى النمو، ولعائد رأس المال على المدى البعيد، إنما تدفع بالرأسمالية إلى المأزق، بما يجر إليه ذلك من أضرار سياسية، واجتماعية. وهذا يؤدي (جميعه) إلى نمو ضعيف، وإلى الإفلاس، وفي النهاية، إلى رفض الرأي العام للرأسمالية [...] فالرأي العام يسوده شعور عميق بالقلق، ويشعر المسؤولون وكذلك المواطنون العاديون بأنه لابد من البحث عن بديل، وعمل شيء ما لتجنب الأزمة.

المسؤولية عن تصحيح هذه الانحرافات مسؤولية جماعية، وعلى كل عنصر فاعل أن يتحمل نصيبه من المسؤولية. وكل الفاعلين من الأسواق المالية، والمستثمرين، والمدخرين أنفسهم، كل له دوره الذي يجب أن يؤديه، دون أن يكون من الضروري طلب التدخل من السلطات العامة[36]. ونحن بهذا لا ندين الرأسمالية، بل ندق جرس الإنذار[37]، لعل ذلك يحدث وقفة لانقاذ النظام الرأسمالي من غلوائه ووحشيته، وانقاذ المجتمع من ويلات الأزمات الاقتصادية والحروب التي تفتعلها الشركات الكبرى، لأهداف بيع السلع والسيطرة على الأسواق والتهافت على مشاريع إعادة الإعمار. فالرأسمالية تصنع الأزمة، وتستثمر فيها. وتبحث عن حلول لتلك الأزمة بالمزيد من الاستثمارات والأرباح دون أي اعتبار للقيم الأخلاقية.

3ـــ نقد الليبرالية الجديدة

حاولت الليبرالية الجديدة تكييف شعاراتها مع الواقع الاقتصادي ما بعد أزمة 1973م لتسويغ فلسفتها المادية وتسويق نظرتها للأمور، ونالها انتقاد لاذع كشف حقيقتها. فصوتها ليس صوت فكر يصدر عن ذات "إنسانية" بل صوت الشراهة القاصدة إلى الربح المادي فقط، إنه صوت "النقود". في ظل مقولات لا إنسانية مثل: مراعاة البعد الاجتماعي، واحتياجات الفقراء، أصبحت عبئا لا يطاق، وأن دولة الرفاه تهدد المستقبل[38]. لا جديد في توجهات النيوليبرالية سوى: مزيد من إطلاق النزاعات وتعميق البعد النفعي، وتأسيس الفضاء المجتمعي على مبدأ اللذة بمدلولها الحسي، والتغول الإعلامي حد تنميط الذوق. وتقويض الحرية الذاتية للفرد الإنساني بتكبيلها بحاجيات "عبثية"، من أجل حبسه في دوامة الاستهلاك ونموذج إنسان السوق بتعبير جارودي؛ أي الإنسان الاستهلاكي محكوما بكوجيطو جديد: "أنا أستهلك إذن أنا موجود"[39]. وأضحت الأشياء هي التي تستهلك الإنسان والإنسانية وفق المنطق المادي القاصر، والإعلان عن عالم جديد يسكنه إصرار غريب على تشييء الإنسان.

4ـــ نقد العولمة

تسمح التجارة الحرة للمضاربين برفع الأسعار خارج أي ارتباط بالعرض الفعلي[40]. والسيطرة على الأسواق بقوة المال واحتكار التحكم في التجارة بابتلاع الاقتصاديات المحلية الصغير والمنتجين الصغار والانفراد بالمستهلكين بقوة الإنتاج الكثير والمغلف بعلامات تجارية تفتح شهيتهم للاستهلاك؛ عن طريق تلك الأسواق التجارية الممتازة الفخمة في أحياء المدن الراقية والشعبية على حد سواء.

إن ما تفعله التجارة الحرة حقا هو إتاحة الحرية للشركات الخاصة ذات مليارات الدولارات في التلاعب بالأسعار وبالعرض لصالحها[41]. هذه الشركات أقوى من أن تنافسها شركات محلية أو وحدات إنتاج صغرى تعتمد النمط التقليدي في العمل والتسويق. فالمنافسة المعولمة أصبحت تدمر التماسك الاجتماعي، وتعمل على تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس[42]. فتجد عشرات المصانع المحلية تغلق أبوابها وتسرح المئات من العمال والعاملات ويغلق آلاف التجار الصغار محلاتهم بسبب عجزهم عن أداء واجبات الكراء والماء والكهرباء أمام الأسعار المغرية لمنتوجات "الخارج" وجودتها العالية وماركاتها المسجلة. حرب العصابات في غابات المال، في أسواق المال، على أقل تقدير، تعني العولمة، حتى الآن، أمركة العالم إلى حد ما[43]. السيطر على العالم بسلاح الاقتصاد.

اقتصاد معولم ومنفتح وعابر للقارات تهدده أزمات تؤدي إلى ضياع ملايين فرص العمل لدى أهم المؤسسات الخدمية[44]. وعبر عنه علماء بصرخات في وجه شبح العولمة من قبيل: شريعة الذئاب، العاصفة الهوجاء، الوعد الكاذب، أنقذوا هؤلاء بحق السماء، إن الرأسمالية تحمل الجميع ما لا يطاق[45].

يسائل النقد المركب الرأسمالية كنموذج اقتصادي من جهة، وأبعادها القيمية من جهة ثانية، وكيف تخدم العدالة الاجتماعية، وجسر الهوة بين مختلف الطبقات الاجتماعية. يطرح كثيرون فكرة نهاية التاريخ للتعبير عن "حتمية" تبني النمط الاقتصادي الغربي، بل ونمط الحياة بشكل عام.

تقود الرأسمالية الغربية نفسها إلى أزمات خانقة، وتحولات كبرى، لكنها تبدو كالحرباء؛ لها قدرة على التكيف والتلون والتطور حسب الظروف، وتجاوز تلك الأزمات ومطاوعة التحديات الجديدة بذكاء. إلا أن هناك ما يعرقل طموحاتها؛ مثل العملاق الصيني، وتكتلات اقتصادية ترفض هيمنة أمريكا، وأزمات مالية تسببها تجارة المال والأسهم في بورصات القيم بلا مقابل واقعي، ومضاربات أسواق النفط والعقارات، وشيخوخة المجتمع، والاحتباس الحراري، وتمركز الإنسان الغربي حول رغبات الجسد، والمركزية الغربية، وانفجار مقولات نهاية التاريخ وعولمة القيم الرأسمالية. وصعود مقولات ما بعد الحداثة: الغابة بتعبير فكوياما، أو الفوضى الخلاقة بتعبير المحافظين الجدد، أو موت الإنسان بتعبير نتشه. مما يعني افلاس الرأسمالية ليس كنموذج اقتصادي فقط، والكشف عن زيف شعاراتها الحداثية مثل القيم الإنسانية المشتركة، والديمقراطية والانفتاح على الآخر، والحرية والتسامح.

ثالثا: النموذج الاشتراكي

من رحم الأزمات الاقتصادية الغربية، واتساع الهوة بين البورجوازية والعمال ولدت الاشتراكية بديلًا للرأسمالية.

1ـــ صراعية كارل ماركس

أسس كارل ماركس نظريته كرد فعل لسياسة الرأسمالية وسيطرة البورجوازية. وبشر العمال بالاشتراكية التي ستضع حدا لاستغلالهم، بعدما قرأ من سبقوه من الفلاسفة مثل كانط وهيكل وغيرهم، وتجاوزهم بالقطع مع الدين والنمط الاقتصادي التقليدي.

ينقسم المتن الاشتراكي إلى النقد اللاذع للبورجوازية، وتقويض أسس الرأسمالية، والتبشير بالنظرية الاشتراكية وبدائلها السياسية والاقتصادية، ومزاياها الاجتماعية والثقافية. وسيسيطر الاشتراكيون على السلطة السياسية بالثورة العمالية وقلب النظام البورجوازي[46]، على اعتبار أن المجتمع ينقسم إلى معسكرين كبيرين وطبقتين متناحرتين: البورجوازية والبروليتارية[47].

البورجوازية هي الأقلية التي تمتلك وسائل الإنتاج والرأسمال وتسيطر سياسيا على الدولة، وتستفيد من عمل الأغلبية البروليتارية لرفع حجم الرأسمال وتراكمه، وتقوية سيطرتها على المجتمع، وفرض إيديولوجيتها على الدولة. فالرأسمال هو كمية النقود الموظفة في مشروع بقصد الربح الذي مصدره فائض القيمة. وفائض القيمة هو تلك الساعات من العمل أو قل من حياة العامل التي استولى عليها

الرأسمالي مجانا[48]. وهنا يكمن استغلال البورجوازية لآلاف العمال عبر أجيال، ويكسبها أرباحا كبيرة توفر لها الرساميل السياسية والرمزية الضرورية لاستمرارها. وتسعى البورجوازية لتراكم الأرباح وفق المنطق الرأسمالي، ما يجعل التنمية الاقتصادية في الغرب تتجاوز "الرفاهية" إلى مزيد من التصنيع، ومزيد من تبذير الموارد، ومزيد من تدمير البيئة، ومزيد من تلويثها، ومزيد من اللامساواة الاجتماعية، ومزيد من الأمراض التي لا عهد للإنسانية بها[49]. لذلك، "فالطبيعة البشرية كما يرى موريلي (Morelly) ليست هي المسؤولة عن بؤسنا، بل المجتمع، والوسط الاجتماعي، والملكية الخاصة، أساس الوسط الاجتماعي الحالي"[50].

فالبورجوازية تركب جشعها ومصلحتها وتدوس على القيم الإنسانية والأخلاقية التي أسس لها فكر الأنوار، وحولت كل شيء إلى سلعة؛ من شواطئ البحار وقمم الجبال ومآثر الطبيعة والفن، إلى الإنسان العامل نفسه الذي جعلته سعلة تنتج سلعة[51].

ينتقد الاشتراكيون تحالف الإقطاع والكنيسة والملكية المطلقة قبل الثورة، ثم البورجوازية والبيروقراطية والاستبداد بعد الثورة، وفي كلا الحالتين يتم "استرقاق العمال"[52]. فكانت الاشتراكية هي المخلص للبروليتارية والمجتمع. والتغيير نتيجة حتمية للصراع الطبقي الذي يصنع الثورة[53]؛ فهذا الصراع ينتج الوعي لدى العمال بحقوقهم الاقتصادية وألاعيب البورجوازية السياسية، واستغلال الديمقراطية لممارسة الخداع والحيل لشراء أصوات العمال في الانتخابات لإضفاء الشرعية على حكم القلة، وتمكينها من تسيير مؤسسات الدولة لخدمة مصالح طبقتهم على حساب طبقة البروليتارية العريضة. فالصراع يكون مع طبقة أقلية غنية ضد أغلبية فقيرة، والوعي الطبقي هو الذي سيقلب موازين القوى لصالح الطبقة الأكثر عددا وتأثيرا على الإنتاج والتي تدفع الأسعار للتجار البورجوازيين.

2. الاقتصاد الاشتراكي

يطرح ماركس في نظريته الاشتراكية مشروع تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الملكية الخاصة والسوق والتجارة الحرة وغيرها. وتسيطر عملية الإنتاج على الجنس البشري، ولم يتوصلوا بعد إلى السيادة على عملية الإنتاج[54]. والسيطرة على الرأسمال تكون بتأميم وسائل الإنتاج وتوزيع الأرباح على الجميع بالتساوي لتجسيد نظرية الاشتراكية، وصولا إلى شيوعية شاملة يعيش فيها الكل من أجل الكل.

3. تطورية سان سيمون

طرح سان سيمون في كتابه رسائل من جنيف سنة 1803م مبدأ "على الجميع أن يعملوا"[55]. لتقريب صورة هذا المبدأ واقعيا عن دور "العاملين" في المجتمع طرح سان سيمون هذه الفرضية: لو أن فرنسا قد خسرت فجأة الخمسين الأوائل من فيزيائييها ومن كيمائييها ومن ميكانيكييها، و200 من تجارها الأوائل، و600 من أفضل مزارعيها ... فهم زهرة المجتمع الفرنسي الذين يكسبونه مجده ويبنون حضارته وازدهاره، فإن الأمة تصبح بمجرد فقدانهم جثة هامدة. أما لو فقدت فرنسا جميع ضباط الجيش، وجميع وزراء الدولة، وجميع ماريشالاتها، وجميع أحبارها، وجميع كهنتها وجميع محافظيها، فإن هذه الخسارة لن تكون محزنة إلا من زاوية محض عاطفية. (كتاب المسيحية الجديدة)[56]. فالعمل هو مصدر ازدهار الدولة وتدشين عصرها الذهبي الذي يستفيد فيها الجميع من ثمار جهودهم. والبحث عن العصر الذهبي لا ينبغي أن يكون في الماضي بل في المستقبل[57].

4. الشروط الاقتصادية للثورة الاشتراكية

توقع ماركس أن الاشتراكية ستطبق أولا في بريطانيا من خلال ثورة يقودها العمال هناك، قبل أن تنتشر في الدول الصناعية ثم إلى باقي العالم. لم يحدث ذلك، بل اندلعت الثورة البولشيفية في روسيا القيصرية سنة 1917م بزعامة لينين الذي حركته الإيديولوجية الاشتراكية، والظروف الموضوعية السائدة حينها؛ حيث يقدر تعداد سكانها ب 175 مليونا نسمة، 80% منهم فلاحون، وسحق الإقطاع أغلبيتهم. والبلاد مثقلة بالديون، والاعتماد على القوى الأجنبية، وتنامي سخط الفلاحين والشعور الوطني[58]. قلبت الاشتراكية روسيا القيصرية إلى

الاتحاد السوفياتي تحت حكم دكتاتورية العمال. وعاش الشعب السوفياتي تجربة 74 عاما من الاشتراكية، أمضى جزءا منها في طوابير طويلة.

أصبح الاتحاد السوفياتي قوة اقتصادية وعسكرية مكنتها من قيادة المعسكر الشرقي الاشتراكي ضد المعسكر الغربي الرأسمالي الذي انتزعت أمريكا زعامته من أوربا بعد الحرب العالمية الأولى. وانقسم العالم إلى منطقتي نفوذ إيديولوجي واقتصادي وعسكري. وكل دولة "تابعة" تحتمي بأحد الأقطاب وتستورد منه الغذاء والسلاح والسياسة التنموية، وتضمن بذلك حماية نفسها من تهديدات القطب الآخر. تجاوز التنافس بين المعسكرين تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ إلى تقسيم البلد الواحد والشعب الواحد إلى شطرين؛ شطر اشتراكي وشطر رأسمالي مثل شبه الجزيرة الكورية وألمانيا وغيرها. فيما دول أخرى تبنت الاشتراكية في نظامها السياسي مثل الصين ويوغوسلافيا وكوبا.

أممت الاشتراكية وسائل الإنتاج والشركات والمصانع والأراضي، وصدت توسع نطاق المبادرة الفردية، وحق التملك وحرية الإنتاج والتسويق والمنافسة، وأذابت الكل في الكل. تحول ملايين العمال إلى روبوتات في المراكز الصناعية.

5. نقد النموذج الاشتراكي

انطلقت التجربة الاشتراكية من نظرية كارل ماركس ورفاقه، حيث انتقدوا النظام الرأسمالي، واقترحوا الاشتراكية بديلا. غير أنها في واقع الأمر لم تخل من مشاكل.

يفقد تأميم الشركات والمصانع والمزارع المعنى للاقتصاد. والاشتراكية تسوي بين المنتج والنشيط والعاطل عن العمل، ويقمع الحريات الفردية، مما أدى إلى قتل التنافسية والمبادرة الخاصة والاستثمارات والابتكارات. يهدد النظام الاقتصادي الاشتراكي الأمن الغذائي وينذر بالمجاعات بسبب نزع الأراضي من الفلاحين. نظام فتح الباب أمام تغول الدولة على الاقتصاد، وإحلال اليد الخفية لحزب الدولة محل "اليد الخفية" لآدم سميث[59]. وتغلب الصناعة الحربية على الصناعات المدنية، مما يولد الحاجة إلى استيراد الكثير من المنتوجات الأخرى كالسيارات وآلات الفلاحة والبناء والنقل وغيرها. نموذج اقتصادي يقوي جهاز الدولة وتضيق المجال على حركية المجتمع وتحولاته، مما ينذر بالانفجار. لا تملك الاشتراكية أدوات التجديد وابتكار حلول متجدد للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستجدة. من هنا يبدو القصور في النظرية الاشتراكية، فهي قضت على السوق ولم تقدم بديلا عنه. وتركب على غضب العمال، تعبئهم نقابيا لتضغط على البورجوازية، ولم تجد بديلا عن البورجوازية لتنشيط الصناعة والاستثمار، ولا تقدم حلولا لتطوير المصانع والتجارة والبحث عن استثمارات صناعية جديد تستجيب لمتطلبات الاقتصاد وتطور المجتمع، وجعل الدولة مؤسسات لخدمة النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بدل أن تكون أداة للقهر والقمع.

هذه عوامل ضمن أخرى أسهمت في سقوط الاتحاد السوفياتي الاشتراكي عام 1991م، وتراجع بريق النموذج الاشتراكي.

ثالثا. نهج مركب للتكامل الاجتماعي

إن ما يتمتع به النمطان السابقان من قدرة على الاستقطاب ومن إمكانية في خلق التنافس وتحقيق الهيمنة، لا يلغي التفكير في نموذج اقتصادي واجتماعي يسعى لتقديم بدائل جديدة، وأيضا وأساسا، بدائل مقبولة ومعقولة تحقق التوازن وتسعى إلى الحفاظ على القيم الانسانية والأخلاقية، إلى جانب القيم الاقتصادية والمادية، "فالشعارات من قبيل «دكتاتورية البروليتاريا» أو «النخبة المثقفة» لا تقل غموضا وتضليلا عن الأخرى التي تقول بـــ «اقتصاديات السوق» الحرة وما يترتب عليها من حديث عن «الأمم الحرة»."[60] ذلك أن "الرأسمالية والاشتراكية لا تجسدان مبادئ التماسك والتكامل الاجتماعي، بل إنها تحدد أنماطًا معينة لتنظيم تراكم رأس المال، والتقسيم

الاجتماعي للعمل، فضلا عن أنشطة الإنتاج والتبادل"[61]، من هنا جاءت دعوة إريك فروم إلى بناء "مجتمع جديد"[62] يُعيد للإنسان إنسانيته واجتماعيته.

لا يتعلق الأمر بانتهاج طريق ثالث يتوسط أو يشغل المساحة بين النموذج الرأسمالي والاشتراكي، بل في إبداع نموذج مغاير ينظر إلى الفرد باعتباره فاعلا ضمن شبكة اجتماعية متماسكة ومترابطة، تتأسس على إحياء مساحة المجتمع التي تعرضت للتآكل والتشظي؛ بسبب الفردانية المفرطة من جهة، وتغول الدولة من جهة أخرى. والاستثمار في الرأسمال الاجتماعي باعتباره ضامنا للانسجام والاستمرارية، والتطلع إلى الممارسة التطوعية بوصفها إطارا لاستنبات القيم والمعايير الثقافية والأخلاقية.

يأخذ هذا النمط على عاتقه حرية السوق ومركزية التخطيط وفق نهج مرن ويقظ، يقوم على خلق توازن بين الملكية الفردية والجماعية بشكل يسمح بحرية الامتلاك شريطة وجود رقابة وحكامة وتنظيم تخضع له إرادة الأفراد؛ كما يراهن على برامج دعم اجتماعي تتيح الوصول المتساوي للفرص من خلال الوعي بالإكراهات الموضوعية والمخاطر الاجتماعية والأزمات الطارئة؛ إضافة إلى ذلك يتجه إلى دعم مشاركة المواطنين في صياغة القرار الاقتصادي؛ كما يهتم بمسألة الاستدامة وبحث أساليب الاستثمار الصديقة للبيئة والمتصالحة مع الطبيعة والانسان وفق منظور التنمية المستدامة.

يراهن هذا النقد المزدوج والمركب على تحقيق مقولة التماسك الاجتماعي والعودة إلى المسألة الاجتماعية والإنسانية التي تعرضت للتلاشي والضمور؛ من جراء تغول عقيدة السوق تلك التي أدت إلى أزمات عالمية ومحلية، ومن غلواء الدولة واستقواء أجهزتها التي تنتهي إلى قمع كل إبداع وحرية. ويتجلى الأثر الواقعي لهذه الصيغة المركبة في أفراد فاعلين متشبعين بحرية المبادرة والمسؤولية والاستقلالية النشيطة التي تراعي المشترك الجماعي دون أن تذوب في النموذج، وتعمل بمبادئ التضامن والعدالة وتقر القيم الإنسانية الكونية، وتتعالى على السطحي والعابر والمتشظي والفوضوي. إنها "فردانية اجتماعية" متصالحة مع الآخر، و"اجتماعية مبادِرة" تقطع مع الاستهلاك والتبعية.

يستدعي هذا النموذج الاجتماعي العودة إلى الحقوق الإنسانية وجعلها في مقدمة المشاريع السياسية والاقتصادية، وإقرار ديمقراطية تشاركية تدبر الاختلافات الأيديولوجية والفكرية بين النخب والأحزاب والشركات الاقتصادية المؤثرة، وتصون الإنسان من مخاطر النزعات المادية والأداتية المدمرة. و"تضع الحقوق الانسانية الأساسية – الحرية والمساواة والكرامة – في مرتبة تعلو جميع القرارات الإنسانية والقوانين، ونستطيع أن نوجز أكثر ونقول: الحقوق الإنسانية تعلو القوانين".[63] يتعلق الأمر بتغيير ينتهي إلى استرداد كرامة الإنسان عبر اتحاد الإرادات والمشاركة الفعالة في المجالين السياسي والاقتصادي، وإقامة المجتمع "على مبدأ الكينونة، لا التملك"[64].

خاتمة

تختلف الرأسمالية والاشتراكية في تعريفهما للإنسان، لكنهما يتفقان على كون الانسان "حيوان اقتصادي". بمعنى أنهما يتفقان على حصر الغاية الكبرى للاقتصاد في البعد المادي. وهذا النهج جر الويلات على المجتمعات والعمال والعائلات. وليس بالاقتصاد وحده يعيش الإنسان؛ بمعنى أنه ليس فقط كائنا خلق ليستهلك، بل هو كائن يحتاج القيم والثقافة والعواطف والذوق ليعيش حياة متوازنة. ويبقى الاقتصاد وسيلة لخدمة هذا الإنسان، وتحريره من عبودية صنم الربح المادي، وتبني الاقتصاد التضامني للحد من تغول الجانب المادي على القيم الأخلاقية، أو "الاقتصاد الأخلاقي"، الاشتراك الأسري في البضائع والخدمات، وعون الجيران، وتعاون الأصدقاء؛ أي كل الدوافع والبواعث والأفعال التي تنسج منها الروابط الإنسانية والالتزامات الدائمة[65]. وهذا يتأتى بجمع مزايا الرأسمالية والاشتراكية والروابط الاجتماعية والقيم التضامنية التي تعطي للحياة البشرية معنى.

الهوامش:

[1] الطيب بوعزة (2013). نقد الليبرالية، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة. ص 29 – 86.

[2]. المرجع نفسه. ص 90-91

[3]. آدم سميث (2007). بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، أربيل. ص 16.

[4]. المرجع نفسه. ص 25.

[5]. آدم سميث (2007). مرجع سابق. ص 32.

[6]. ويليام ستانلي جيفونس (2014). الاقتصاد السياسي، ترجمة جماعية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة. ص 102.

[7]. آدم سميث. مرجع سابق. ص 81.

[8]. ويليام ستانلي جيفونس. مرجع سابق. ص 15.

[9]. آدم سميث. مرجع سابق. ص 139.

[10]. عمر صخري (2005). التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص 290.

[11]. خبابه عبد الله وبلالطة مبارك (2008). أساسيات في الاقتصاد العام، منشورات جامعتي المسيلة والجزائر. ص 77.

[12]. ويليام ستانلي جيفونس. مرجع سابق. ص 127.

[13]. الطيب بوعزة. مرجع سابق. ص 107.

[14]. أنتوني غدنز (2005). علم الاجتماع، ترجمة فايز الصايغ، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 757.

[15]. صادق جلال العظم (1991). مجلة الطريق، العدد4، يوليوز، غشت. ص34.

[16]. الطيب بوعزة. مرجع سابق. ص121.

[17]. الطيب بوعزة (2013). مرجع سابق. ص 73.

[18]. مونتسكيو (2017). روح القوانين، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، القاهرة. ص 298

[19]. الطيب بوعزة (2013). مرجع سابق. ص 98.

[20] F. Fukuyama (1992). La fin de la l'histoire et de dernier homme, Flamarion, Paris. P163.

[21]. محمد إبراهيم مبروك (2014). نقد الليبرالية واستعبادها للشعوب، مركز الحضارة العربية، القاهرة. ص 236.

[22]. روجيه جارودي (1994). تاريخ الاتحاد السوفياتي، ترجمة نورا أمين، دار Le temps des cerises، باريس. ص 109.

[23]. الطيب بوعزة. مرجع سابق. ص 83.

[24]. آدم سميث. مرجع سابق. ص 118.

[25]. روجيه جارودي. مرجع سابق. ص 110.

[26]. محمد باقر الصدر (1987). اقتصادنا، الطبعة 20، دار التعارف، بيروت. ص 256.

[27]. روجيه جارودي. مرجع سابق. ص 29.

[28]. المرجع نفسه. ص 115.

[29]. هانس بيترمارتن وهارالد شومان (1998). فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس، مجلة عالم المعرفة، الكويت. ص 118.

[30]. المرجع نفسه. ص 77.

[31]. محمد إبراهيم مبروك (2014). نقد الليبرالية واستعبادها للشعوب، مركز الحضارة العربية، القاهرة. ص116.

[32]. بوعزة. مرجع سابق. ص 74.

[33]. محمد إبراهيم مبروك. مرجع سابق. ص 236.

[34]. بارتريك آرتون وماري بول فيرار (2008). الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها، ترجمة سعد الطويل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة. ص 13.

[35]. المرجع نفسه. ص 14.

[36]. المرجع نفسه. ص 103.

[37]. المرجع نفسه. ص 14.

[38]. هانس بيترمارتن وهارالد شومان. مرجع سابق. ص 9.

[39]. بوعزة. مرجع سابق. ص 124.

[40]. فرانسيس كولينز وموريلاييه وجوزيف (1983). صناعة الجوع (خرافة الندرة)، ترجمة أحمد حسان، مجلة عالم المعرفة، الكويت. ص 212.

[41]. المرجع نفسه. ص 213.

[42]. هانس بيترمارتن وهارالد شومان. مرجع سابق. ص 14.

[43]. المرجع نفسه. ص 126.

[44]. المرجع نفسه. ص 171.

[45]. المرجع نفسه. ص 284.

[46]. ماركس، انجلز (2015). البيان الشيوعي، ترجمة عفيف الأخضر، مكتبة الفكر الجديدة، بيروت. ص 38.

[47]. المرجع نفسه. ص 48.

[48]. المرجع نفسه. ص 77.

[49]. المرجع نفسه. ص 73.

[50] Charles RAPPOROT, le socialisme VIII et IX. Les Précurseurs du Socialisme Moderne : P. J. PROUDHON, p. 5

[51]. ماركس، انجلز مرجع سابق. ص 79.

[52]. المرجع نفسه. ص 91.

[53]. المرجع نفسه. ص 104.

[54]. كارل ماركس (1947). رأس المال، ترجمة راشد البراوي، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. ص 44.

[55]. ماركس، انجلز. مرجع سابق. ص 346.

[56]. ماركس، انجلز. مرجع سابق. ص 347.

[57]. ماركس، انجلز (2015). مرجع سابق. ص 346.

[58]. ماركس، انجلز (2015). مرجع سابق. ص 7.

[59]. ماركس، انجاز (2015). مرجع سابق. ص 91.

[60]. إريك فروم (2020). الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة: سعد زهران، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ص 167-168.

[61] Bernard Chavance, ric Magnin, Ramine Motamed-Nejad, Jacques Sapir (dir.), Capitalisme et socialisme en perspective. volution et transformation des systèmes économiques, Paris, La Découverte, 1999. P 222.

[62]. إريك فروم (2020). مرجع سابق. ص 165.

[63] ألان تورين (2020). الحداثة المتجددة نحو مجتمعات أكثر إنسانية، ترجمة: جلال بدلة، دار الساقي، بيروت. ص 53.

[64] إريك فروم (2020). مرجع سابق، ص 180.

[65]. زيجمونت باومان (2016). الحب السائل عن هشاشة الروابط الإنسانية، ترجمة: حجاج أو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت. ص 107.